النائب الأوّل لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين: تشكل تحويلات المغتربين أحد عناصر القوة في الإقتصاد اللبناني اضغط هنا

مجلة المغترب ـ العدد ٤١ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٤

الوضع المالي والنقدي.. نسب نمو الاقتصاد اللبناني.. حركة الرساميل.. الاغتراب اللبناني وتحويلاته الماليّة ودوره في دعم الاقتصاد الوطني.. القطاعات الإنتاجيّة.. الصناعة المصرفيّة والهندسة الماليّة وغيرها من المواضيع كانت محور الحديث خلال اللقاء الذي جمع «المغترب» بالنائب الأوّل لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، الذي تحدّث بإسهاب عن وضع لبنان المالي وخصوصاً في ظلّ الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة غير المستقرّة فيه، إضافة إلى أوضاع المنطقة التي تنعكس على قطاعاته كافّة، إضافة إلى السياسة التي تتّبعها إدارة مصرف لبنان والخطط التي اعتمدتها والتي أبقت لبنان محافظاً على استقراره النقدي.. فكان الحوار التالي:

***(بادرناه بالسؤال): الوضعان الأمني والسياسي في لبنان يتّسمان بالحساسية والخطورة، هل ينسحب هذا الوصف على الوضعَين النقدي والمالي في البلاد؟ وكيف يرى نائب الحاكم المشهد من نافذة مصرف لبنان؟**

ـ ممّا لا شكّ فيه أنّ الأوضاع السياسيّة والأمنيّة الرّاهنة والفراغ المستمرّ في المؤسّسات الدستوريّة قد أنتجت تداعيات مباشرة على الاقتصاد اللبناني، ولا سيّما في ظلّ الأحداث في المنطقة والأعداد الكبيرة للاجئين السوريين في لبنان، غير أنّ النموذج النقدي الذي بنيناه أضفى مناعة حمت الاستقرار في الظروف الاستثنائيّة. نحن مستمرّون في هذا النموذج الذي يضع مهمّة المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانيّة تجاه الدولار الأميركي كهدف أساسي واستراتيجي وطويل الأمد، حيث تتوفّر الإمكانات لدى مصرف لبنان لتحقيقه. ذلك أنّ استقرار الليرة يؤدّي إلى فوائد مقبولة في الأسواق الماليّة اللبنانيّة ويحصّن الأمن الاجتماعي والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، إضافة إلى المحافظة على القدرة الشرائيّة لدى المواطن اللبناني.

أمّا المؤشرات التي تدلّ على استقرار الوضعَين النقدي والمالي فيمكن إيجازها بالتالي:

- **أوّلاً**، استقرار سعر صرف الليرة اللبنانيّة، بدعم من موجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبيّة التي باتت اليوم الأعلى تاريخيّاً، حيث تخطّت عتبة الـ ٣٨ مليار دولار أميركي.

- **ثانياً**، مناعة السوق الماليّة حيال المخاطر السياديّة، وهذا ما يتجلّى في سوق القطع حيث لا حركة تحويلات من الليرة اللبنانيّة إلى الدولار.

- **ثالثاً**، استقرار الفوائد في القطاع المصرفي اللبناني بالرّغم من التوقّعات العالميّة بارتفاعها.

- **رابعاً**، تأمين إدارة مجدية للسيولة التي حقّقت فائضاً تجاوز الـ ١٦ مليار دولار، حيث شهدت الودائع ارتفاعاً سنويّاً بنسبة ٧ في المئة. كما تهدف إدارة السيولة إلى المحافظة على استقرار التسليف للقطاع الخاص الذي شهد ارتفاعاً سنويّاً بنسبة ٩ في المئة متجاوزاً الـ ٥١ مليار دولار لغاية آب ٢٠١٤، وكذلك تحقيق الاستقرار الائتماني للدولة. وقد نجح مصرف لبنان في أداء هذه المهمّة، متحمّلاً كلفة إدارة السيولة لكن مجنّباً الاقتصاد كلفة التضخّم.

بناءً على هذه المعطيات، نستطيع القول بكلّ اطمئنان إنّ لبنان يحافظ على قدراته وعلى استقراره على الصعيد النقدي، والليرة اللبنانيّة لديها من التجربة والمناعة ما يجعلها في حصن متين.

*** هل يشكّل رقم ١٧٠ مليار دولار كموجودات للمصارف و٥٢ مليار دولار كأصول في المركزي اللبناني سدّاً صلباً ومنيعاً يقي لبنان مخاطر الانهيار المالي؟ أم أنّ للصمود حدود؟**

- ما يحصّن استمراريّة هذه السياسة النقديّة هو الدعم المتوفّر من السيولة المرتفعة في مصارفنا في ظلّ استمرار وتيرة الزيادة في تدفّق الودائع، التي تجاوزت ١٤٧ مليار دولار حاليّاً، فضلاً عن الموجبات على المصارف بالإبقاء على نسبة ٣٠ في المئة من ودائعها سائلة، إضافة إلى الاحتياطي الاستراتيجي المتمثّل بموجوداتنا في مصرف لبنان بالعملات الأجنبيّة التي تخطّت عتبة الـ ٣٨ مليار دولار أميركي كما ذكرنا، مسجّلةً رقماً قياسيّاً. ويضاف إلى ذلك كلّه احتياطي الذهب الذي يشكّل صمّام أمان. كلّ هذه العوامل من شأنها أن تضخّ حيويّة ناشطة بعيدة المدى في شرايين الاقتصاد اللبناني. ومن أسباب قوّة هذه السياسة شفافيتها والإجماع الذي تحظى به من قبل اللبنانيين جميعاً على اختلاف انتماءاتهم السياسيّة، وذلك لمصلحة الاقتصاد وتحفيز الثقة بلبنان، كما أنّها تلاقي ترحيباً وتأييداً من الجهات المختصّة في صندوق النقد الدولي، بعد أن أثبتت فعاليتها في المحافظة على الثقة والاستقرار الاقتصادي.

والجدير ذكره أنّ مصرف لبنان سدّد للدولة مليارات عديدة من الدولارات من خلال إلغاء ديون وتوزيع أرباح، فبالرغم من الكلفة الضروريّة التي نتحمّلها لإدارة السيولة والتي تفرضها الظروف الراهنة، لم نكلّف أحداً بل تحمّلنا أرباحاً أقلّ.

*** الحاكم رياض سلامة قدّر نسبة النمو في العام ٢٠١٤ بين ١,٥ إلى ٢ في المئة، كيف تنظرون إلى هذا الرقم؟**

- إنّ الأحداث الجارية في العالم العربي، ولا سيّما في سوريا، انعكست سلباً على لبنان، إذ تراجعت معدّلات النمو فيه من ٨ % ما بين العامَين ٢٠٠٧ و٢٠١٠ إلى ٢ % ما بين العامَين ٢٠١١ و٢٠١٣، ونتوقّع أن يتراوح النمو الفعلي للاقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٤ بين ١,٥ و٢ في المئة مع نسب تضخّم لا تزيد عن الـ ٤ في المئة. فبالرّغم من هذا الواقع، ما زال لبنان يسجّل نموّاً إيجابيّاً على عكس العديد من البلدان العربيّة، وبالأخص البلدان غير النفطيّة.

لقد أطلق مصرف لبنان عام ٢٠١٣ برنامجاً تحفيزيّاً لتعزيز الطلب المحلّي وتحفيز الاقتصاد اللبناني. فأمّن هذا البرنامج ٥٠ % من النمو المسجّل عام ٢٠١٣. وفي العام ٢٠١٤، واصل مصرف لبنان سياسته هذه التي أعطت ثمارها، إذ استخدمت المبالغ المتوفّرة بغالبيّتها ما دفعه إلى زيادة هذه الرزمة.

*** هل لا يزال لبنان ومصارفه تحديداً، ملاذاً آمناً للأموال والرساميل الوافدة؟ وكيف تصفون حركة هذه الرساميل؟**

- مصرف لبنان قادر على الاستمرار في إدارة دفّة التدفّقات في اتّجاه لبنان، بما يعزّز قدرة المصارف على تمويل الدولة، ويضمن لنا زيادة احتياطيّاتنا بالعملات الأجنبيّة. واستناداً إلى ما يحدث في الأسواق العالميّة، لن يكون هناك في المدى المنظور ضغوطات خارجيّة على مستوى الفوائد في لبنان، وبالتالي هي مرشّحة لتبقى مستقرّة. ومن اللافت أنّ هناك طلباً خارجيّاً للتوظيف في لبنان بسبب استقرار الأوضاع فيه نسبيّاً مقارنة مع مصر وتركيّا وقبرص وغيرها من أسواق المنطقة، وهذا يضمن استمرار التدفّقات النقديّة.

إنّ التدفّقات النقديّة التي تتضمّن ودائع غير المقيمين، تحويلات المغتربين، التحويلات النقديّة للسيّاح وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هي أساساً ودائع مع حركة استثماريّة، ولا يمكن فصلها عن الوديعة لأنّ الاستثمار يبدأ كوديعة. لذا، نراقب حركة الودائع الإيجابيّة وكذلك ميزان المدفوعات، ولو أنّ الرقم سلبي بسبب ارتفاع الودائع غير المقيمة والتي تُحتسب سلباً في هذا الميزان. ونتوقّع أن تسجّل التدفّقات لهذا العام ٩ مليارات دولار، في حال استمررنا على الوتيرة ذاتها.

*** الاغتراب اللبناني وتحويلاته الماليّة التي تُقدّر بأكثر من سبعة مليارات دولار سنويّاً، تساهم بشكل فعلي في صمود الاقتصاد اللبناني، كيف تنظرون إلى هذا الاغتراب؟**

- المغتربون اللبنانيّون هم الشريان الحي والركيزة الأساسيّة للاقتصاد الوطني. يملك المغتربون اللبنانيون رؤوس أموال بشريّة واجتماعيّة وعلميّة وقدرات ماليّة كبيرة، ويلعبون دوراً فاعلاً وبارزاً في دعم الاقتصاد اللبناني من خلال تحويلاتهم الماليّة والاستثمارات التي يقومون بها. ويشكّل وجود اللبنانيين المغتربين الذين يحوّلون أموالاً إلى لبنان أحد عناصر القوّة والارتكاز في الاقتصاد.

والجدير ذكره أنّ التحويلات الماليّة إلى لبنان توازي ٢٠ إلى
٣٠ % من الناتج المحلّي سنويّاً، وتشكّل دليلاً واضحاً على سلامة القطاع المالي في لبنان وثقة المغتربين به. وهذه التدفّقات تسدّ فجوة ناتجة من الميزان التجاري وتجعل ميزان المدفوعات في حال جيّدة، كما أنها تؤمّن جزءاً مهمّاً من العملات الأجنبيّة الموجودة في لبنان. وبحسب البنك الدولي، من المتوقّع أن يبلغ حجم تحويلات المغتربين إلى لبنان ٧,٧ مليارات دولار خلال العام ٢٠١٤ ليحلّ بذلك في المركز الثاني إقليميّاً من حيث حجم التحويلات.

*** بالرّغم من الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة السيّئة التي تخيّم على لبنان وتنعكس سلباً على اقتصاده، فإنّ بعض قطاعات هذا الاقتصاد ووفق التقارير الاقتصاديّة شهد تحسّناً ملموساً خلال الأشهر المنصرمة، ماذا تقولون بهذا الخصوص؟**

- كان لرزمة التحفيز التي أطلقها مصرف لبنان في بداية العام ٢٠١٣ دوراً فاعلاً في تفعيل العجلة الاقتصاديّة، حيث ساهمت في تحقيق ٥٠ في المئة من النمو في الناتج المحلّي الاجمالي في ظلّ ركود للطلب الداخلي والأزمات المجاورة وما لها من تداعيات على لبنان، كما ذكرنا. وبعد نجاح المبادرة الأولى، حيث أنفق أكثر من ثلاثة أرباع المبالغ المخصّصة في العام ٢٠١٣، وتيقّناً منّا بأنّ الأوضاع في المنطقة لا تزال غير مستقرّة ويجب العمل على تحفيز الاستهلاك الداخلي، أعدنا تجديد المبادرة في العام ٢٠١٤ ولو بمقدار أقل، وهي تستهدف على غرار المبادرة الأولى قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الانتاجيّة والاستثماريّة الجديدة. ونتّجه لإطلاق رزمة تسليف جديدة في العام ٢٠١٥، لأنّ السبب ما زال موجوداً، وهو عدم الاستقرار السياسي والأمني، كما أنّ الطلب الخارجي ما زال ضعيفاً على الاقتصاد اللبناني في ظلّ الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة، وبالتالي علينا تحفيز الطلب الداخلي.

وفي السياق نفسه، عملنا على إتاحة إمكانات للقطاع المصرفي للإستثمار في قطاع عجز عن إيجاد موارد الرسملة اللازمة، وهو اقتصاد المعرفة الذي نعوّل عليه لبناء وتعزيز رأس المال البشري وتوفير فرص العمل. لذلك وضع مصرف لبنان بتصرّف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها في الشركات التي تُعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن شروط عديدة. وقد بدأت المصارف فعليّاً بإرسال إحالات للمصرف المركزي ليسمح لها بالدخول في هذه الاستثمارات، حيث يفوق الحجم حاليّاً الـ ١٠٠ مليون دولار، وهذا المبلغ ستستثمره المصارف في صناديق تهتمّ بهذه الشركات أو بالشركات مباشرة. إنّ ذلك سيُحدث علامة فارقة في الاقتصاد الوطني، لأنّ اقتصاد المعرفة هو قطاع يحسّن الاقتصاد التقليدي ويوجّهه باتجاه الاقتصاد الانتاجي، واضعاً لبنان على خارطة الدول ذات القدرة التنافسيّة، ما يمكّننا من زيادة صادراتنا المتراجعة حاليّاً ويساعدنا في التغلّب على الأرقام المتردّية ولا سيّما في نسب الدين العام إلى الناتج المحلّي ونسب العجز في القطاع العام.

*** كيف يصف نائب الحاكم الصناعة المصرفيّة في لبنان؟ وكيف يقيّم الهندسة الماليّة التي يتّبعها مصرف لبنان؟**

- من أسباب قوّة القطاع النقدي اللبناني أنّ التوازنات المبنيّة فيه هي حقيقيّة وليست افتراضيّة، حيث يبقى الاحتكام إلى السوق هو الأساس. أمّا بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد كان وما زال سليماً بفضل النموذج المصرفي المحافظ الذي اعتمده مصرف لبنان وطوّره منذ العام ١٩٩٣ والذي ساعده على تخطّي مختلف أنواع الأزمات واستقطاب الرساميل، فأضفى مناعة حمت الاستقرار في الظروف الاستثنائيّة، وحافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانيّة تجاه الدولار الأميركي، وشكّل حجر الأساس لتمويل القطاعَين الخاص والعام.

يمكن وصف الهندسة الماليّة التي يتّبعها مصرف لبنان وتأثيرها على هيكليّة الصناعة المصرفيّة في لبنان من خلال الإضاءة على المعايير والمهام والاعتبارات التالية:

- الحرص على الالتزام بالمعايير الدوليّة لتسيير الأعمال المصرفيّة والماليّة. وقد أصدر مصرف لبنان التعاميم التي تثبّت القاعدة القانونيّة لمكافحة تبييض الأموال، وأيضاً تلك المتعلّقة بمعايير بازل ٣، حيث تمّ الاتفاق أن تصل نسبة الملاءة لدى القطاع المصرفي اللبناني إلى ١٢ % في العام ٢٠١٥، علماً أنّها حاليّاً في حدود الـ ١٠ %. هذا يعني أنّ نسبة الملاءة التي نفرضها تتخطّى ما هو مطلوب في بازل ٣. أمّا بالنسبة إلى مخاطر الائتمان، فالتدابير الاحترازيّة التي يعمّمها مصرف لبنان على المصارف كافية للحدّ من هذه المخاطر ومصارفنا مجهّزة لقراءة بوادر أي تخلّف وجاهزة لاتّخاذ التدابير اللازمة لتجنّب أي أزمة. كما نلزم المصارف تطبيق أعلى معايير الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر. ونعتبر هذا الأمر أساسيّاً ليبقى تعاطي المصارف اللبنانيّة مع المصارف المراسلة جيّداً.

- الحفاظ على مستوى سليم من السيولة في المصارف. مصرف لبنان يفرض على المصارف الإبقاء على نسبة ٣٠ في المئة من ودائعها سائلة، ما يخفّض مستوى الاستدانة إلى عشرة أضعاف بالنسبة للأموال الخاصّة للمصرف.

- فصل المصارف التجاريّة عن مصارف الأعمال، وذلك باعتبار أنّها تقوم بأدوار مختلفة تماماً. وقد نظّمنا المشتقّات الماليّة والمنتجات المركّبة والقروض للقطاع العقاري والأدوات الماليّة.

- تحسين نوعيّة العمل المصرفي بالتعاون مع المصارف. وفي هذا الإطار، تمّ تشكيل وحدة معنيّة بحماية المستهلك تابعة للجنة الرقابة، وهي تتأكّد من أنّ المصارف تملك العوامل الكفيلة بتأمين التعاطي الشفاف والعادل مع الزبائن. كما تمّ إلزام المصارف بوضع سياسة للتعويضات والمكافآت التي تمنح للعاملين لديها.

- الحفاظ على الاستقرار التسليفي في لبنان. لقد قام مصرف لبنان أخيراً بوضع ضوابط جديدة على قروض التجزئة التي تعطيها المصارف والتي تشمل القروض الاستهلاكيّة والسكنيّة وخطوط الائتمان المتجدّدة، كما فرض على كلّ مصرف وضع نظام يتضمّن سياسة واضحة لمنح هذه القروض، وذلك حفاظاً على الاستقرار التسليفي في لبنان وتجنّباً لأي مشاكل قد تواجهها الأسر اللبنانيّة في المستقبل.

- مراقبة الاستقرار المالي. أنشأ مصرف لبنان أخيراً وحدة جديدة تحمل اسم «وحدة الاستقرار المالي»، ومن مهامها مراقبة الوضع المالي والمصرفي في لبنان والعالم، ما يمكّن المصرف من رصد المخاطر والأزمات المحتملة قبل وقوعها لاتّخاذ التدابير الاحترازيّة المناسبة لمواجهتها والتعامل معها.

- تطوير الثقافة المصرفيّة بهدف تطبيق مبادىء الإدارة الرشيدة. يشدّد مصرف لبنان على تشكيل سياسات وآليات في المصارف لتطبيق مبادىء الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر وحماية المستهلك، ما يتطلّب تطويراً للثقافة السائدة في العمل المصرفي باتّجاه مفاهيم الشفافية والالتزام.

- تعزيز دور المصارف في التنمية. قام مصرف لبنان بالعمل على وضع آليات من شأنها تعزيز الدور التنموي للمصارف عبر تشجيعها على توجيه التمويل إلى المشاريع الانتاجيّة، ولا سيّما زيادة التمويل المخصّص للمؤسّسات المتوسّطة والصغيرة الحجم والتي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد وتساهم في النسبة الأكبر من التوظيف وزيادة معدّلات النمو. إنّ هذه السياسة جعلت المصارف تقدم على التسليف متوسّط الأجل وعلى تطوير المهنيّة اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص. وابتداء من العام ٢٠٠٩، أصبح التسليف المصرفي للقطاع الخاص يفوق التسليف المصرفي إلى القطاع العام حيث غيّرت المصارف بشكل مهمّ في طريقة توظيف أموالها إذ وجهتها بشكل أكبر نحو القطاع الخاص.

- منع ارتفاع الفوائد مع احترام أدوات السوق. يراقب مصرف لبنان السوق بشكل مستمر، سعياً لعدم ارتفاع الفوائد بشكل لافت لأسباب ظرفيّة، لذا يضطرّ من وقت إلى آخر التدخّل من أجل الحفاظ على بنية فوائد استطعنا تخفيضها بعد الكثير من المعاناة. وهو توجّه تعتمده المصارف المركزيّة عالميّاً للحفاظ على استقرار الفوائد. في هذا السياق، قام مصرف لبنان بتخفيض معدّل الفوائد في لبنان الذي بلغ بعد الحرب حدّاً يزيد عن ١٣ %، واليوم انخفضت هذه المعدّلات إلى أقلّ من ٦ %.

- منع إفلاس المصارف. قضى النموذج المتّبع من قبل مصرف لبنان بالحؤول دون إفلاس المصارف في لبنان عبر تشجيع عمليّات الدمج دون إيقاع خسائر للمودعين.

- تطوير الأسواق الماليّة ما يسهم في تأمين تمويل طويل الأجل لدعم مبادرات القطاع الخاص، مكمّلاً بذلك دور القطاع المصرفي الذي يتمحور تمويله على تسليفات قصيرة الأجل، فتسهم الأسواق الماليّة في تحفيز النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل التي يحتاج إليها لبنان. وفي هذا الإطار، تمّ تشكيل هيئة الأسواق الماليّة التي تشمل مهمّتها تنظيم ومراقبة الأسواق الماليّة لضمان تطوّرها بما يتناسب مع التغييرات والمعايير المحليّة والدوليّة، وإعادة إحياء لبنان كمركز اقليمي للخدمات الماليّة إلى جانب المركز المصرفي الذي يتّصف به، من خلال التطوير الدائم للأسواق الماليّة اللبنانيّة. كما أنّها تحاول جدّياً وضع أسس سوق محترمة للتداول بالأوراق الماليّة من سندات وأسهم، وتساعد في تمويل القطاع الخاص وأي عمليّة خصخصة محتملة. ومن أهمّ النشاطات التي تصبو إلى تحقيقها في المستقبل هي إرساء الأسس التنظيميّة والرقابيّة بهدف حماية المستثمر، وفرض رقابة فعّالة على المؤسّسات كافّة التي تتعاطى بالأدوات الماليّة للتأكّد من أنّها تلتزم المعايير والأنظمة مرعيّة الإجراء، إضافة إلى تعزيز التثقيف والتوعية العامّة حول الأسواق الماليّة لزيادة ثقافة المستثمر واللبنانيين كافّة وحمايتهم.

- توفير ملاءة الدولة. سياسة مصرف لبنان تهدف إلى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانيّة، وواجبنا القانوني هو المحافظة على الاستقرار التسليفي. لا نستطيع أن نترك الدولة تتعثّر نظراً لآثار ذلك على القطاع المصرفي، ويهمّنا تأمين حماية سمعة لبنان المعروف عنه أنّه يسدّد الديون والفوائد كلّها في الوقت المطلوب. هذه السمعة مهمّة وتلعب دوراً وتؤثّر في سعر صرف الليرة وفي قاعدة الفوائد في لبنان. وهذا الموقف لمصرف لبنان يخفّف من المخاطر على الوضع الائتماني ككلّ.

*** سلسلة رتب ورواتب ومتوجّبات ماليّة دوليّة على لبنان وغيرها من الأعباء التي تنوء بحملها المالية العامّة، هل يستطيع لبنان تحمّل كلّ هذه الفواتير؟!**

- بالفعل يواجه لبنان مجموعة من التحدّيات أبرزها الفراغ في المؤسّسات الدستوريّة والمشاكل الأمنيّة المتنقّلة، إضافة إلى مشكلة اللاجئين السوريين. كما يعاني لبنان من مشاكل اجتماعيّة أخرى، منها تعديل سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.

بالنسبة إلى سلسلة الرتب والرواتب، طرح مصرف لبنان موقفه بالنسبة إلى تنفيذها بشكل لا يزعزع الاستقرارَين الاقتصادي والاجتماعي ولا يضرّ بمالية الدولة ويفاقم العجز المتنامي في الخزينة، خصوصاً مع ارتفاع كلفة الدين العام. ويتمثّل ذلك باقتراحَين، الأوّل تأمين المداخيل المؤكّدة الإضافيّة لتغطية قيمتها، والثاني تقسيط متوجباتها على مدى خمسة أعوام بشكل يضمن توافر المداخيل المتأتية من الضرائب الجديدة التي تستغرق وقتاً لتحقيقها. وبذلك نكون قد كسبنا الوقت اللازم لإحداث التوازن بين الإنفاق الإضافي والمداخيل.

إنّ مصرف لبنان مستمرّ في سياساته التي تقضي بتأمين الاستقرار الائتماني للدولة، ويكون دائماً متواجداً في الأسواق ويقوم مباشرة أو من خلال هندسات، بدعم تمويل حاجات الدولة الماليّة. إنّ محفظة سندات الخزينة التي باتت موجودة لدى مصرف لبنان، والتي بلغت أرقاماً مهمّة، هي دليل على الحرص الدّائم لتوفير ملاءة الدولة. كما يقوم المصرف المركزي أيضاً بتجميع احتياطي مرتفع من العملات الأجنبيّة لتوفير حاجات الدولة. وبالتوافق مع وزارة المال وبموافقة الحكومة واستناداً على قانون صادر عن مجلس النوّاب، يقوم المصرف بهندسات بغية توفير موارد بالعملات الأجنبيّة بطريقة ذاتيّة، ومنها عمليّة الاستبدال بين سندات بالليرة وأخرى بالدولار. وسنمضي قدماً في هذه السياسات بالرّغم من أنّها ترتّب كلفة على مصرف لبنان، لكنّ ذلك لا يمنعه من تحقيق أرباح كلّ عام بحيث لا يواجه خسائر.

جميعنا ندرك الحاجة إلى إقرار وتنفيذ إصلاحات شاملة وواسعة، وأيضاً إقرار موازنة وخطّة تمويليّة واضحة لتطوير البنية التحتيّة التي تسبّب عجزاً كبيراً في الخزينة وتفوّت على لبنان قدرته التنافسيّة، إضافة إلى الحاجة لمعالجة الأزمة الاجتماعيّة، ولإطلاق عمليّة التنقيب عن النفط والغاز وتطوير اقتصاد المعرفة، غير أنّ ذلك كلّه رهن الأوضاع السياسيّة والأمنيّة. ونؤكّد أنّ وضعنا المالي قوي ومرن ويستطيع امتصاص الصدمات، ويعود ذلك إلى عامل الثقة المستمرّة التي تشكّل عنصراً أساسيّاً في المحافظة على الاستقرار وتحفيز النمو.

http://www.almughtareb.com/index.php?option=com_content&view=article&id=3558%3A2015-02-10-11-58-56&catid=611%3A2015-02-10-08-44-16&Itemid=189